بسبب البذور المحسنة والإرشاد الزراعي

ارتفاع إنتاج بلادنا من القمح بزيادة 29 ألف طن

خطة للبرنامج الوطني للتوسع في زراعة الحبوب وبرنامج إقراض لتشجيع المزارعين

صنعاء / سبأ:

ارتفع إنتاج اليمن من القمح خلال العام الماضي بمقدار29 ألف طن ليصل إلى 178 الف طن مقارنة بـ 149 ألف طن في 2006م ،بزيادة قدرها 20 بالمائة.

وأرجعت تقارير صادرة عن وزارة الزراعة والري هذه الزيادة إلى الإجراءات التى تم تطبيقها في إطارالخطط الرامية إلى التوسع في زراعة محاصيل الحبوب الغذائية وخاصة القمح لتحقيق الأمن الغذائي.

وبحسب تلك التقارير فقد تمثلت هذه الإجراءات في تحقيق زيادة في توفير البذور المحسنة بنسبة 70 بالمائة خلال العام الماضي , وتفعيل النشاط الإرشادي الزراعي بين المزارعين ومساعدتهم في مكافحة الآفات الزراعية.

وتسعى وزارة الزراعة والري من خلال البرنامج الوطني للتوسع في زراعة الحبوب الغذائية الذي شرعت بتطبيقه منذ نهاية العام الماضي إلى تحقيق معدلات نمو كبيرة على صعيد تحقيق الأمن الغذائي.

ويشتمل البرنامج على ستة مكونات أساسية تتمثل في توفير البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية وتوفير الآلات الزراعية الخاصة بالحصاد وتيسير عمليات الإقراض للمزارعين وتنشيط دور الإرشاد والإعلام الزراعي وتطوير البحوث الزراعية .

ووفقا لآليات البرنامج ستتولى المؤسسة العامة لإكثار البذور إنتاج بذور محسنة على مدى الست السنوات القادمة لتغطية 20 بالمائة من المساحة الزراعية الكلية من محاصيل القمح والشعير والذرة الرفيعة والشامية والدخن والبقوليات .

كما ستتولى المؤسسة خلال الموسم 2007-2008م زراعة البذور الخام لمحاصيل القمح والذرة الرفيعة والشامية والدخن, بمقدار الف و500طن بذور قمح خام و260 طن بذور حبوب أخرى، بالاضافة إلى غربلة إنتاج بذور معتمدة نظيفة للقمح بكمية تصل إلى ألف و350 طناً, و247 طنا بذور معتمدة، بنسبة زيادة 20 بالمائة ... ومن ثم توزيع البذور خلال السنة الثانية للمزارعين بكمية 1350 طنا من بذور القمح المحسنة والمعتمدة و247 طنا من بذور محاصيل الحبوب الاخرى لتغطية 9000 هكتار من مساحة زراعة القمح و12700 هكتار من مساحة الحبوب الأخرى ,الى جانب زراعة بذور الأساس لإنتاج البذور المعتمدة التى سيتم توزيعها في السنة الثالثة .

وتستهدف الخطة في السنة السادسة الوصول بإنتاج البذور المحسنة التي ستوزع على المزارعين من القمح الى 3150 طنا لتغطية مساحة قدرها 21000 هكتار من اجمالي مساحة القمح و437 طناً من بذور الحبوب الاخرى لتغطية 21600 هكتار من اجمالي المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة والشامية والدخن .

وسيتم التركيز في برامج اكثار بذور القمح على محافظات (حضرموت ,مأرب ,صنعاء ,الجوف ,ذمار ,إب) ,فيما يستهدف برنامج إكثار بذور محصول الشعير محافظتي ذمار وإب , أما إكثار بذور محاصيل الذرة الرفيعة والذرة الشامية سيتركز في محافظات تعز والحديدة ولحج , وسيتم اكثار بذور الدخن في محافظة الحديدة .

وبالنسبة لمكون الأسمدة الكيماوية التى تعد إحدى تقنيات زيادة الإنتاج من الحبوب الغذائية من وحدة المساحة ، أشارت الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني الى ان وزارة الزراعة والري وضعت استراتيجية لإستخدام الأسمدة الكيماوية في زراعة الحبوب الغذائية بالاستناد إلى أسس علمية عدة منها التركيز على عنصري النتروجين والفسفور في زراعة القمح والمحاصيل الأخرى,وبما يسهم في خصوبة التربة وتطويعها لزيادة الإنتاج من محاصيل القمح والحبوب .

وفي مجال الإقراض والتسليف الزراعي أكدت الخطة ان الإقراض سيلعب دورا بالغ الأهمية في تخفيف أعباء توفر السيولة النقدية لدى المزارعين ذوي الدخل المحدود لتشجيعهم على تبني تقنيات استخدام الأسمدة واستئجار آليات الحراثة والحصاد والدراس الى جانب استخدام تقنيات الري الحديث كوحدات الري الحديثة بالرش والتنقيط والتقطير. فيما يتضمن مكون الإرشاد والإعلام الزراعي ثلاثة حقول رئيسية تتمثل في الحقول الإيضاحية وتدريب المزارعين والاعلام الزراعي بواسطة قنوات الاعلام.

وتعمل الادارة العامة للاعلام والإرشاد الزراعي مع مكاتب الزراعة والهيئات التنموية وأجهزة الإرشاد فيها على وضع برامج تفصيلية تتناسب مع خصوصيات كل محافظة بهدف اعداد واقرار حزم التقنيات التى توصلت اليها البحوث بحيث يتم استيعابها في برامج الحقول الايضاحية في مختلف المحافظات.

وتتولى الهيئة العامة للبحوث الزراعية بحسب الخطة تنفيذ برامج بحثية مكثفة لاستنباط اصناف من الحبوب مبكرة النضج ومقاومة للجفاف مع التركيز على تحسين ادارة المحصول وادارة الموارد وبالذات المياه في النظم الزراعية المروية بهدف زيادة الانتاج من وحدة مياه الري المستخدمة .

وتشمل آلية البحوث أيضا تنفيذ برامج مكثفة لتنقية الأصناف المحلية من محاصيل الحبوب والبقوليات المستهدفة بغرض توفير بذور نقية , الى جانب دراسة التراكب المحصولية في مختلف الأنظمة الزراعية لتنويع زراعة الحبوب وزيادة معامل استخدام الأرض الزراعية دون الإضرار بقاعدة الموارد .

وتولي خطة البحوث برنامج ما بعد الحصاد لتحسين الخزن وتقليل فاقد ما بعد الحصاد أهمية كبيرة ، وبالذات الرغيف المركب أو المصنوع من أنواع متعددة من الحبوب بهدف تقليل الاعتماد على القمح في صنع الرغيف .

يشار الى ان انتاجية القطاع الزراعي في اليمن من الحبوب الغذائية المختلفة بلغت 994 ألف طن خلال الفترة من مارس 2007م حتى مارس من العام الجاري .

في اليوم الوطني لمكافحة السل

انخفاض حالات السل المسجلة بالبرنامج الوطني للمكافحة

احتفالات في عموم المحافظات واليمن من الدول المسجلة في مرحلة الأمان عالمياً

صنعاء / سبأ:

أظهر تقرير رسمي أن حالات السل شهدت انخفاضاً طفيفا في جميع محافظات الجمهورية خلال العام الماضي 2007م بنسبة بلغت 7 ر 3 بالمئة مقارنة بالعام 2006م.

وأفاد التقرير الصادر حديثاً عن البرنامج الوطني لمكافحة السل بمناسبة اليوم العالمي لدحر السل الموافق 24 مارس من كل عام وتحتفي به جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية، أنه تم تسجيل ثمانية آلاف و412 حالة في العام 2007م مقارنة بثمانية آلاف و 738 حالة في العام 2006م بانخفاض 326 حالة .

وبين التقرير أن إجمالي المصابين بالسل الايجابي المعدي للعام 2007م بلغ ثلاثة آلاف و523 حالة , بالإضافة إلى ألفين و196 حالة سلبية (نادرة العدوى) والفين و396 حالة سل خارج الرئة (غير معدي) و324 حالة انتكاسة للمرض للعام نفسه 35 إلى ذلك أوضح مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة السل الدكتور أمين نعمان العبسي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ان منظمة الصحة العالمية اكدت في تقريرها الصادر مؤخرا وجود 35 حالة سل لكل 100 الف نسمة في اليمن.

وبين الدكتور العبسي أن ذلك الانخفاض يدل على فعالية معالجة مرضى السل وانحساره في اليمن، معتبرا ذلك نجاحا كبيرا للبرنامج بالنظر إلى طرق انتشار المرض كون المصاب بالسل ينقل المرض إلى مابين 10 إلى 15 شخصا جديدا خلال العام الواحد، ما يعني تضاعف كبير لعدد حالات السل.

وأشار الى أن احتفال اليمن بمناسبة اليوم العالمي لدحر السل هذا العام تأجل إلى ابريل القادم بهدف الإعداد الجيد له، حيث سيحتفى به هذ العام في معظم محافظات الجمهورية لأول مرة بالإضافة إلى احتفال مركزي كبير سيقام في العاصمة صنعاء.

وأضاف الدكتور العبسي، أن اليمن تعد من الدول المسجلة في مرحلة الأمان عالميا, لافتا إلى أن البرنامج الوطني لمكافحة السل الذي أسسته اليابان منتصف سبعينيات القرن الماضي يعتبرأقدم البرامج الصحية في اليمن وأقواها في المنطقة وفقا للإحصائيات المسجلة .

فيما دعت منظمة الصحة العالمية المجتمع الدولي في خطابها عشية اليوم العالمي لدحر السل الى النهوض بالتدخلات الصحية التي يقودها القطاع العام وتشجيع الاستثمارات في المجالات التي يستفاد منها على نطاق واسع لاكتشاف حالات الاصابة الجديدة بالسل وتوفير المعالجة للمزيد من المصابين به.

وقالت المنظمة ان المعلومات الجديدة ترصد تباطؤا في التقدم المحرزعلى صعيد تشخيص الحالات المصابة بالسل , مشيرة الى ان التراجع يعود الى ان بعض البرامج الوطنية خطت خطوات واسعة خلال الاعوام الخمسة الماضية ولم يعد بمقدورها اكتشاف حالات الاصابة بالسل من خلال برامجها الوطنية , وان دراسات اخرى اظهرت انه لايتم اكتشاف وتسجيل الحالات التي تتلقى المعالجة عن طريق القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية .

وحول حجم مشكلة السل في اليمن قال مدير عام البرنامج الوطني لمكافحة السل « اظهرت نتائج المسح الاخير عام 2005م الذي نفذه البرنامج بدعم من الصندق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا تضاؤل السل في اليمن بعكس نتائج المسح الأول عام 1991م التي وضع اليمن ضمن البلدان ذات الوطء العالي من حيث حجم مشكلة السل واليمن تعد حاليا في مرحلة الامان وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية « .

وأشار إلى أن مسحا أجري مؤخرا لمعرفة عدد الحالات المقاومة للعلاج أثبت وجود أكثر من 100 حالة مقاومة في اليمن تتطلب علاج الخط الثاني , موضحا ان علاج حالة المقاومة الواحدة يكلف اكثر من 10 الاف دولار وفترته طويلة تصل الى سنة و 8 اشهر ويحتاج الى رقود 6 اشهر, بينما تكلفة علاج المريض العادي لاتزيد عن 100 دولار طوال مدة العلاج.

واضاف « نحن حاليا بصدد تقديم منحة جديدة من الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا بهدف ايجاد ادوية الخط الثاني لعلاج مرضى المقاومة ونسعى الى تأهيل اربعة اقسام رقود في كل من تعز, لحج , عدن والحديدة لاستقبال تلك الحالات خصوصا مع وجود حالات لاتستطيع العلاج في الخارج «.

ونصح الدكتور العبسي كل من يستمر عنده السعال أكثر من أسبوعين دون مبرر واضح سرعة عمل فحص السل للتأكد من خلوه من المرض.. مضيفا انه كلما كان اكتشاف السل مبكرا اصبح علاجه سهلا وساعد في الحد من انتشار المرض , مؤكدا أن البرنامج يقدم التشخيص والعلاج للمرضى مجانا.

وعن آلية العلاج التي يتبعها البرنامج لعلاج مريض السل قال الدكتور العبسي: «نتبع استراتيجية عالمية منذ عام 1995م هي المعالجة قصيرة الامد تحت الاشراف المباشر , وتستمر 8 اشهر يذهب فيها المريض يوميا اول شهرين بعد التشخيص الى المركز الصحي او المستشفى ليأخذ اربعة ادوية مكثفة اصبحت مدمجة في حبة واحدة وبعدها يأخذ علاج ستة اشهر يتناولها في المنزل, ونحن حاليا بصدد تغيير استراتيجية المعالجة ابتداءا من العام القادم 2009م بحيث تتقلص فترة المعالجة الى 6 اشهر».

ونفى الدكتور العبسي انعدام ادوية السل, مؤكدا ان الادوية مجانية كمنحة من الصندوق العالمي للدواء وان البرنامج لديه ادوية تكفي حتى نهاية الربع الاول من عام 2009م , داعيا المرضى الى سرعة ابلاغ البرنامج في حال عدم توفر الادوية.

وقال الدكتور العبسي «خلال الاعوام الخمسة الماضية لم يحدث نقص في الدواء لاننا نصرف الدواء كل ستة اشهر على عدد الحالات التي سجلت في الستة الاشهر الماضية في كل محافظة بالاضافة الى 25 بالمائة كاحتياط في حالة وجود حالات زيادة بالرغم من ان الارقام اثبتت ان الحالات في تناقص, كما اننا نصرف ايضا مستلزمات تشخيص جديدة».

اكد الدكتور العبسي ان البرنامج يقدم التشخيص والعلاج بالمجان من خلال الفين و500 كادر صحي مدرب ومؤهل في كل المرافق الصحية في جميع مديريات الجمهورية بالاضافة الى 235 مختبرا , ما مكن البرنامج من الاكتشاف المبكر للمرض وانخفاض عدد المصابين.

ولدى البرنامج اربعة مراكز رئيسية هي المركز الاقليمي لمكافحة السل في محافظة عدن وآخران في تعز والحديدة بالاضافة الى المركز الرئيسي بالعاصمة صنعاء, كما يوجد فروع للبرنامج في المحافظات التي لايوجد بها مراكز.

وبين مدير برنامج مكافحة السل، ان من ضمن الانشطة الجديدة التي يعمل البرنامج على ادخالها هي فحص الاشخاص المخالطين للمريض , مشيرا الى ان هذا النشاط يحتاج لامكانيات كبيرة يسعى البرنامج الى ايجادها مع منظمة الصحة العالمية التي تشجع هذا النشاط.

وعن طرق الوقاية من السل قال الدكتور العبسي « العلاج الصحيح يعتبر وقاية للمجتمع لان علاج مريض سل ايجابي يعني وقاية المجتمع من 10 الى 15 حالة جديدة , ولقاح السل الذي يعطى للاطفال لا يقي مدى الحياة من السل وانما يقي لعشرة اعوام من حدوث الاشكال الخطيرة فقط مثل سل الدماغ وسل العمود الفقري والتشوهات والاكتشاف المبكر للسل في حد ذاته وقاية « .

وعن مدى التعاون مع المنظمات الدولية قال « لدينا منحة من الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا لخمس سنوات تبلغ ستة ملايين دولار بدأت منتصف عام 2005م, كما ان منظمة الصحة العالمية تقدم 100 الف دولار كل عامين فيما يسمى بالثنائية».

من جهته اوضح مدير ادارة الإحصاء بالبرنامج الوطني لمكافحة السل عبدالباري عبدالله الحمادي، ان الإحصائية المذكورة هي للمرضى المسجلين الذين يتم علاجهم عن طريق البرنامج فقط, لافتا الى ان هناك حالات غير معروفة تتعالج خارج نطاق البرنامج كالقطاع الخاص والقطاع العسكري وبعضها خارج الوطن.

واضاف « نجري حاليا دارسة ومسح شامل لكل القطاعات سننتهي منها في ابريل القادم كي نحصل من خلالها على إحصائية دقيقة لكل حالات السل في اليمن». ونوه بان البرنامج يقوم بتوزيع مواد غذائية بالاضافة الى العلاج في المناطق الاشد فقرا في اليمن وذلك لتشجيع وتحفيز المرضى على استخدام الدواء .

الى ذلك قال مدير ادارة التثقيف الصحي بالبرنامج عثمان الحسوسة «: ان ادارته تقوم بالتثقيف الصحي على محورين, الاول -وهو المهم - للمرضى, ويشمل التوعية بمخاطر التخلف عن العلاج وطرق وقاية الاخرين ومتابعة الفحوصات وعمل فحص للمخالطين له ، والمحور الثاني توعية المجتمع من مخاطر المرض وطرق الوقاية منه،

من خلال استهداف المدارس والمترددين على المرافق الصحية والتجمعات السكانية والمعسكرات , بالاضافة الى البروشورات والفلاشات التفلزيونية والتنويهات الاذاعية «.

اعلان